

فقد الولي عضله ونكاحه وغيبه القصر كذا احرامه
ودون قصر لعذر الطالب او فوت راغب يجوز للتعجب
لا بد في العضل من الاثبات عند اولي الامور كالقضاة
وكونه لعدم الكفاءة والافتقار للمهر والفائدة

باب في الكفاءة

وسن ان يكون كل منهما كفوا وقد يكون شرطا فيهما
وهي حقتها وحق ذري الولا يسقط بالاستقاط منهما كلا
وربما اسقاطها لا يقبل شرعا ورتما النكاح يبطل
لو ادعت بغير كفؤ ونهي وليها فغير عاضل لها
او مرضيت بغير كفؤ والولي صح ولا اعتراض للاسافل
او برضاها وواحد زوجها دون رضاهم لم يصح عقدها
لو عينت كفوا كذلك الولي كفوا ايساويه فخذ كفؤ الولي
ولا يزوج حاكمه من لا ولي من غير كفؤ في الاصح كالولي

باب في خصال الكفاءة

فخمس خصال الكفاءة سلامة من العيوب السبعة

حريم

حريم وحرفة دين نسب وفي اليسار قد ترد العرب
وهذه الخصال ترمي في البنات معتبرا وفي البنين ساقطات
لكن ولي الطفل لا يزوجه بامه او ذات عيب يكرهها
كذلك الحاكم لا يزوجه بغير كفؤ الا اذا ما اوجوا

باب في التحليل

من بعد وطئ كاملاتهما ثم اراد ثانيا نكاحها
فانها عليه التحليل الا بان ينكحها المحلل
من غير شرط ثم وطئ فطلاق فعدته ثم نكاح بانفاق
وفاسد النكاح لا حاجة له الي محلل ولا عدته له
ان كان غير اليهود والولي له النكاح معهما في الحال
ان كان من غير ولي نكاحه له بذلك الولي تجديده
كذلك مفسوخ وياق للطلاق فلهن التحديد من غير انفاق
فان يكن ينكح غير الفاسد فانها تعقد للتحديد
وان تكن معدة فلتكامل عدتها ثم لتحديد بالولي
فان يكن ينكح غير الفاسد فعدتان لبيان السولد